المستخلص

تهدف هذه الورقة إلى تأشير أهم المعوقات التي تمخضت عن تجربة المنطقة الحرة في خور الزبير في السنوات الماضية وذلك في سبيل اقتراح الحلول المناسبة لها، وبما يساهم في تطوير أدائها، غير أنه من المبكر الحكم على تجربتها لقصر فترتها الزمنية ولما شهده العراق خلالها من عقوبات اقتصادية واختلال أمني وسياسي.

ولكن هذه الفترة القصيرة نسبياً قد كشفت عن مجموعة من المعوقات تعترض عمل المنطقة الحرة ينبغي الوقوف عندها وتصحيحها وهو ما يتطلب إحداث تغيرات في الجوانب القانونية والإدارية والاقتصادية التي تحكم عمل المنطقة الحرة والدوائر الساندة لها.

المقدمة

جاء في الأسباب الموجبة لإقامة المناطق الحرة في العراق والتي أجملها القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية والاستثمارات الصناعية من الدول المتقدمة وإدخال التقنية المتطورة وخلق فرص عمل جديدة وزيادة حجم الصادرات وموارد النقد الأجنبي.

أن النجاح في تحقيق هذه الأهداف منوط بإيجاد تشابكات اقتصادية قوية فيما المناطق الحرة والاقتصاد العراقي.

والمتتبع لأداء المنطقة الحرة في خور الزبير يلاحظ ضعف نشاطها الاقتصادي واقتصاره بالأساس على النشاط التجاري، فهي لم تستطيع جذب أي استثمارات تذكر، لذلك لم تستطيع إقامة أية تشابكات مهمة مع الاقتصاد العراقي، وبالتالي فإن تأثيراتها التنموية كانت معدومة.

سبل تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير

بلغ أجمالي عدد عقود الاستثمار في المنطقة الحرة في خور الزبير (٥٦) عقداً لغاية ٢٣/ ١١/ ٢٠١٠ وبمساحة أجمالية بلغت (١٥٨٢٨٨،٢٥) م٢.

توزعت بواقع (٤٨) عقداً للنشاط التجاري بمساحة مستثمرة بلغت (١٢٩٩٢٨،٢٥) م٢ و(٨) عقود للنشاط الصناعي بمساحة مستثمرة بلغت (٢٨٣٦٠) م٢ كما في الجدول رقم (١). علماً بأن مساحة المنطقة الحرة المسيجة تبلغ (١٠٠٠٠٠٠) م٢ في مرحلتها الأولى وهي قابلة للتوسع.

فيما وصل الإيراد الإجمالي للمنطقة الحرة ما قيمته (١٢١٤٩٥٢) دولار في عام ٢٠١٠ تحقق (٣٠٠١٣١) دولار من إيرادات ما يعرف بالعملية الاستثمارية و(٩١٤٨١٤) دولار من إيرادات العملية التجارية، كما في الجدول رقم (٢) .

ومن الجدول يلاحظ انخفاض إيرادات العمليات الاستثمارية (أجور تقديم الطلب وبدلات الإيجار السنوي ورخصة التشغيل والتنازل عن الاستثمار وإدخال شريك ... الخ من البدلات) من (٩٤،٨ %) في عام ٢٠٠٤ إلى (٢٤،٤ %) في عام ٢٠١٠. وبالمقابل

ارتفعت إيرادات العمليات التجارية (المتمثلة بأجور الخدمة العامة وبدل الصادر والترانسيت إضافة إلى بدلات الخزن ورسوم بعض المستندات ورسم التأمين) من (٥%) في عام ٢٠٠٤ إلى (٧٥،٣٠%) في عام ٢٠١٠.

ويرجع ذلك لاقتصار النشاط الاقتصادي في المنطقة الحرة على النشاط التجاري المتمثل بالحركة التجارية للبضائع الواردة للمنطقة الحرة وإخراجها من المنطقة الحرة الى الأسواق المحلية أو إعادة تصديرها للأسواق المجاورة والذي يعرف بنشاط الترانسيت. ولعل السبب الرئيس في ذلك يعود لانخفاض رسم الترانسيت للبضائع المارة خلال المنطقة الحرة مقارنة برسم الترانسيت للبضاعة المارة عبر المنافذ الجمركية الأخرى البرية والبحرية. (١)

ومن المتوقع أن يؤدي قانون التعريفة الجمركية الجديد – الذي يرفع الضريبة الجمركية لتصل الى (٢٠ %) من القيمة الكلية للمستوردات – الى زيادة الحركة التجارية وبالتحديد نشاط الترانسيت في المنطقة الحرة.

وباختصار شديد لم يكن بمقدور المنطقة الحرة في خور الزبير أن تمارس دوراً ايجابياً في الاقتصاد العراقي عدا بعض المساهمات المتمثلة بفتح منفذ للتجارة وبتحريك قطاع النقل الخاص وتنشيط عمل بعض أرصفة مينائي أم قصر وخور الزبير وتقديم الخدمات للعملاء في المجالات المصرفية والتأمين فضلاً عن إيراداتها من العملة الأجنبية.

ويمكن إرجاع أسباب ذلك الى مجموعة من المعوقات التي أعاقت عمل المنطقة الحرة منذ بداية تشغيلها في منتصف عام ١٩٩٩ وكما يلي:-

أولا" – المعوقات

١- المعوقات القانونية

كان القانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ والذي بموجبه انشئت المناطق الحرة (٢) أقل وضوحاً وأكثر عمومية فيما يتعلق بالتفاصيل المهمة لتنظيم وعمل المناطق الحرة وتوفير الضمانات للمشاريع المستثمرة، فلم يتطرق الى مسائل تحويل رؤوس الأموال المستثمرة في المناطق الحرة والأرباح الناجمة عنها الى الخارج من حيث إعطاء الحرية أو عدمه . ولا توجد ضوابط تخص العمل بشهادة المنشأ. ويلاحظ كذلك خلوه من أي نص يؤكد على عدم تأميم مشاريع المنطقة الحرة أو مصادرتها. كذلك لم يشر المشرع العراقي الى مسألة فتح إجازة تأسيس شركة في المناطق الحرة أو السماح بتسجيل الشركات. وكما درجت العادة في قوانين الدول المضيفة للمناطق الحرة (٣) ولم يجز إقامة منشآت مصرفية ضمن المناطق الحرة. كما لم يحدد القانون أي دعم أو حوافز مالية للشركات الوطنية الراغبة بالعمل في المناطق الحرة. ويلاحظ كذلك وجود تعارض في بعض القوانين والتعليمات المتعلقة بالتصدير والاستيراد مع القرارات والتعليمات الناظمة لعمل المناطق الحرة (٤).

وفي الوقت الذي يمتاز فيه الاستثمار في المناطق الحرة العراقية بديمومة الإعفاء من الأرباح ورأس المال والإيرادات والدخول وكذلك الاستيرادات والصادرات لغير السوق المحلية من الضرائب والرسوم، فإن الاستثمار خارج المناطق الحرة وبحسب قانون الاستثمار الأجنبي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ (٥) يمتاز بما يلي:-

أ – شمول المستثمر الأجنبي بالاتفاقيات الدولية التي يكون العراق طرفاً فيها وبما فيها منح شهادة منشأ وطنية، في الوقت الذي تحرم فيه المشروعات المقامة في المناطق الحرة العراقية من التمتع بهذه الاتفاقيات.

ب– إن من أهم عناصر الجذب الرئيسية للاستثمار الأجنبي في العراق البيع في السوق المحلية بينما تعتبر هذه العملية مقيدة بقيود إدارية وجمركية للمستثمرين في المناطق الحرة.

ج– إجازة الاستثمار في جميع القطاعات باستثناء (المادة ٢٩) :–

- الاستثمار في مجال استخراج النفط والغاز.
- الاستثمار في مجال قطاعي المصارف وشركات التأمين.

وبالتالي يلاحظ كبر الحيز المفتوح للاستثمار داخل القطر سواء أكان جغرافي أم قطاعي مقارنة بالحيز المحدود للاستثمار في المناطق الحرة.

٢– <u>ضعف مستوى البنى التحتية والخدمات المقدمة</u> :–

عدم اكتمال البنية التحتية للمنطقة الحرة في خور الزبير وضعف مستوى جودة المكتمل منها، فهي تفتقر لمحطة لتحلية المياه ولتوليد الكهرباء وللمخازن النموذجية والمسقفات والساحات المبنية والمكشوفة ومصادر الطاقة. وهي لا تستعمل أنظمة التبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات.

ولا يوجد رصيف متكامل الخدمات تابع للمنطقة الحرة، والبضائع الواردة للمنطقة الحرة تأتي عن طريق مينائي أم قصر وخور الزبير. مما يترتب عليه تكرار الإجراءات الإدارية والجمركية بالنسبة للمستثمر. علماً بأن كلا المينائين بحاجة الى تحديث وتنقصهما الكثير من البنى التحتية والخدمات. كما أن هناك ضعف في مستوى الخدمات المصرفية والمالية المقدمة داخل المنطقة الحرة والتي تم حصرها بالمصارف الحكومية ممثلة بمصرف الرافدين. والذي لا يقدم القروض والتمويل اللازم للراغبين بالاستثمار ويؤخذ عليه طول الإجراءات التي يتطلبها أنجاز المعاملات (٦).

أن ضعف التخصصات المالية لبناء وتشغيل المنطقة الحرة على أسس حديثة يشكل عائقاً كبيراً أمام جذب الشركات الأجنبية العاملة في المجالات الصناعية والخدمية ذات التقنية العالية، فعملياتها تحتاج الى توفير بنى تحتية متطورة ونطاق واسع ومتطور من الخدمات المساعدة. مما سيؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي للمنطقة الحرة بتركزه بشكل رئيس في الأنشطة التجارية التي لا تحتاج سوى الى بعض اللمسات البسيطة على مستورداتها الآتية من الخارج بهدف توجهيها بعد ذلك الى السوق المحلية او الأسواق المجاورة.

٣– <u>المعوقات الإدارية</u>

لا تتوفر لدى المنطقة الحرة في خور الزبير الصلاحيات الكافية لانجاز المعاملات والإجراءات ذات الصلة بأنشطتها. بحيث إن كثيرً من المعاملات تستدعي استحصال الموافقة عليها من الهيئة العامة.

كما إنها تستدعي أيضا استحصال الموافقة من مؤسسات أخرى خارج المنطقة الحرة مثل البنك المركزي والشركة العامة للاستيراد والتصدير والسيطرة النوعية والجمارك. فضلا عن تميز التعامل مع بعض الجهات الساندة بالتكرار وعدم الشفافية ولاسيما مع الجمارك، ووجود الكثير من التداخلات والإجراءات التنظيمية. (٧) إذ إن كلاً منها ترجع في تعليماتها الى أنظمتها وقوانينها الخاصة بها. في حين يفترض أن تكون السهولة الإدارية في التعامل لاسيما فيما يتعلق بالاستيراد من الخارج من عوامل الجذب الرئيسة للمناطق الحرة. (٨) هذا فضلاً عن عدم اعتماد المنطقة الحرة والجهات الساندة الأساليب الحديثة في الأعمال الإدارية وفي تبادل البيانات والمعلومات.

٤- اختلال الوضع الاقتصادي والأمني

يشكل الاستقرار الأمني والسياسي وما يترتب علية من استقرار اقتصادي وتشريعي ووضوح السياسات المعلنة الإطار العام الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتجعل المستثمر أكثر اطمئناناً لحاضر ومستقبل مشروعة الاستثماري.

وفي إطار الإصلاح الاقتصادي والتحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة منها ما يتعلق بمجالات الرواتب والإعانات المالية. كما تطلب الأمر أجراء مجموعة من الإصلاحات التشريعية كان منها تشريع قانون الاستثمار الأجنبي وعقد عدد من اتفاقيات التجارة الحرة، إلا أنه تبقى هناك تحديات كبيرة تقف أمام تنمية الاقتصاد العراقي أهمها مشاكل الفقر والبطالة والمديونية الخارجية وانتشار الفساد المالي والإداري فضلاً عن اعتماده شبه الكلي على قطاع تصدير النفط الخام.

وفما يتعلق بالوضع الأمني في العراق فأنه يمكن وصفه بغير المستقر مقارنةً بالدول المجاورة وذلك على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهده مؤخراً.

٥- رجحان كفة المنافسة للمناطق الحرة المجاورة

هناك الكثير من المناطق الحرة في الدول المجاورة للعراق سبقت المناطق الحرة العراقية بسنوات عديدة في الإمارات وسوريا والأردن وإيران، لاسيما تلك المستمرة في تحقيق مستويات نمو عالية في نشاطاتها الاقتصادية منذ سنوات، والتي استطاعت إقامة تشابكات أمامية وخلفية مع اقتصاداتها المحلية، وتمكنت من جذب استثمارات كبيرة ومن تحقيق عوائد ملموسة.

وتعد المنطقة الحرة في جبل علي ابرز تلك المناطق والتي تفوقت على كل منها من حيث حجم الاستثمارات وعدد الشركات المستثمرة وقيمة تبادلها التجاري.

وبحسب إحصاءات عام ٢٠٠٢ بلغ حجم الاستثمارات فيها حولي ١٠ مليارات دولار تجاوزت حصة القطاع الصناعي ٥٠% منها، وقد بلغ العدد الاجمالي للشركات العاملة ٢١٥٠ شركة يعمل ٣٧٢ منها بالنشاط الصناعي و١٦٩٠ شركة تعمل بالنشاط التجاري و ٨٨ شركة بالنشاط الخدمي (٩). فيما تجاوز حجم التبادل التجاري للمنطقة الحرة ١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠. (١٠)

ويرجع ذلك لما تمتلكه من إدارة كفؤة وموقع متميز وبنى تحتية متطورة بما فيها تسهيلات النقل والمواصلات وتوفر الاستقرار الأمني والاقتصادي وهي ذات إمكانات كبيرة وتسهيلات أفضل فضلاً عن مزايا أخرى كثيرة. (١١)

لذلك فان اتخاذ قرار الاستثمار في المناطق الحرة العراقية يتأثر بالفرق الموجود بين ما تقدمه تلك المناطق من حوافز وتسهيلات وما يمكن أن تقدمه المناطق الحرة العراقية تحت تلك الظروف، وهذا الأمر يستدعي إيجاد مزايا تنافسية للمناطق الحرة العراقية.

ثانياً – المعالجات :-

١- المعالجات القانونية:-

تعديل قانون المناطق الحرة رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ بحيث يحوي التفاصيل والجوانب المهمة المتعلقة بأنشطتها وكما يلي:-

ا- معالجة مسائل تأسيس الشركات وتسجيلها داخل المنطقة الحرة وعدم تأميم مشاريع المنطقة الحرة ومصادرتها من غير الطريق القانوني ومنح شهادة المنشأ وتسوية المنازعات.

ب- منح المنطقة الحرة في خور الزبير صلاحيات أوسع واستقلالية في اتخاذ القرارات المهمة ذات الصلة بعملها وبما يعطيها حرية الحركة وسرعة اتخاذ القرارات وانجاز المعاملات، ويعطيها المسؤولية في إعداد وتنفيذ مشروعات المنطقة الحرة وخصوصاً مشروعات البنية التحتية وفي إعداد وتنفيذ الخطط المستقبلية.

ج- معالجة مشكلة الازدواجية والتداخل في قوانين المنطقة الحرة وبين القوانين الخاصة بالدوائر الساندة لها. ويتطلب الأمر كذلك تعديل الجوانب القانونية التي تحكم عمل تلك الدوائر، وبالتالي معالجة الاختلاف في تفسير قوانينها، والذي تسبب بمشاكل إدارية وإجراءات مطولة لاسيما الجمركية منها.

د- يجب أن تكون هناك معاملة تفضيلية من حيث الإعفاءات والمزايا للاستثمارات التي تسهم أكثر من غيرها في تحقيق أهداف إنشاء المنطقة الحرة ولاسيما المتعلقة بتكوين تشابكات قوية مع الاقتصاد المحلي وكما جرت العادة في تشريعات و قوانين الدول المضيفة وهي الاستثمارات التي تتصف بما يلي (١٢): -

١- الاستثمارات التي تعمل في مجال التقنية العالية وغير المتاحة محلياً.
٢- الاستثمارات التي تعتمد في أنتاجها على المدخلات المحلية من الأيدي العاملة والمواد الخام. أي التي تعمل على تحقيق قيمة مضافة محلية عالية. وأن تزداد الإعفاءات والمزايا مع زيادة القيمة التي تضيفها الشركات داخل المنطقة الحرة ومع زيادة القيمة ذات المصادر المحلية وبالشكل الذي يحقق توازناً اقتصادياً في أنشطة المنطقة الحرة.
٣- منح المنتجات شهادة منشأ منطقة حرة وشهادة منشأ وطنية في حالة أن المدخلات المحلية تشكل نسبة معينة من مدخلات الإنتاج في كل منها.

هـ – إجازة إقامة منشآت مصرفية ضمن المناطق الحرة في سبيل تمويل الأنشطة والأعمال التجارية والصناعية وتقديم الخدمات المصرفية التي يتطلبها العمل في المناطق الحرة العراقية. وكما هو حاصل في العديد من الدول ومنها سوريا التي أجازت هذا النوع من الاستثمار وصدر لأجل ذلك في عام ٢٠٠٠ نظام العمل المصرفي في المناطق الحرة السورية. (١٣)

و– السماح بإدخال نسبة معينة من منتجات المناطق الحرة العراقية الى السوق المحلية معفاة من أحكام التجارة الخارجية. كما في سوريا التي تسمح بإدخال ٢٥% من قيمة الصادرات الى داخل سوريا، (١٤) بينما بلغت استيرادات أمارة دبي وحدها من المنطقة الحرة في جبل علي ٤٠% من إجمالي صادرات المنطقة الحرة كمتوسط للفترة (١٩٩٦-١٩٩٢). (١٥)

ز– منح قروض وتسهيلات إضافية للاستثمارات المحلية في المناطق الحرة العراقية وبخاصة في المجال الصناعي. وذلك لأجل إتاحة الفرص الاستثمارية المنتجة أمام القطاع الخاص.

ح– الأخذ بنظر الاعتبار التوجهات الاقتصادية الجديدة للعراق في مجالات الحرية الاقتصادية ولاسيما المتعلقة بانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية.

٢– <u>المعالجات الإدارية:–</u>

تبسيط الإجراءات الإدارية والرقابية والجمركية المتعلقة بعمليات المودعين في المنطقة الحرة والدوائر الساندة. وتقليل مدتها الى أدنى وقت ممكن وبما يفك التداخل في إجراءات العمل. وذلك من خلال توحيد جهات الاختصاص الحكومية والجهات الساندة لعمل المنطقة الحرة. عبر تطبيق سياسة الباب الواحد بحيث ينحصر تعامل المستثمرين مع جهة واحدة ممثلة بمديرية المنطقة الحرة والتي ينبغي أن تتولى التوسط في إنجاز معاملاتهم مع الدوائر الأخرى ذات الصلة بأعمالهم. وكذلك من خلال اعتماد الوسائل والأساليب الحديثة في التعامل مع المستثمرين والمودعين وفي تبادل البيانات والمعلومات لتلافي التعقيدات الإدارية.

٣– <u>المعالجات في مجال البنى التحتية</u>:–

أقامة مشروعات البنية التحتية الضرورية وتطوير المكتمل منها ليواكب التطورات العالمية كإقامة رصيف تابع لميناء خور الزبير وتوفير محطة للحاويات ومسقفات ومخازن وساحات وإقامة مشروعات إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية والماء وتحسين شبكة الطرق البرية المؤدية للمنطقة الحرة.

ويجب توفير البنى التحتية المطلوبة وتحسين مستوى الخدمات الأخرى كالخدمات المصرفية والمالية وتقديمها بمستوى مناسب من الجودة بحيث تسهل على الشركات العمل في المنطقة الحرة.

وتعد مشروعات البنى التحتية بمثابة فرص استثمارية يمكن عرضها للاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي إدارتها من قبل القطاع الخاص لاسيما وان هذه المشاريع تحتاج الى تخصيصات مالية كبيرة.

٤ – <u>المعالجات في الجانب الاقتصادي</u>

إن توفير الاستقرار الأمني واعتماد سياسات اقتصادية واضحة ومستقرة من شانه توفير بيئة اقتصادية ملائمة وإعطاء الثقة بمناخ الاستثمار في العراق ككل. مما يزيد بالتالي من فاعلية المناطق الحرة مستقبلاً، فالاستثمار يتجه دائماً للبيئة المستقرة سياسياً وامنياً واقتصادياً.

وينبغي أن يكون هنا تنسيق في السياسات والإجراءات في مجال الاستثمار بين المنطقة الحرة والاقتصاد العراقي بشكل عام، فمشروع المنطقة الحرة ينبغي ان يصمم بحيث يكون جزءاً من السياسات والبرامج الاقتصادية للدولة دون أن يكون هنالك تناقض كبير بين أجزائها. وفي إطار السياسات الاقتصادية ينبغي الاهتمام بما يلي: –

أ – ينبغي أن يصمم مشروع المنطقة الحرة في خور الزبير على أسس علمية واقتصادية دقيقة. بحيث ينبغي أن تتبع أساليب تحليل الكلف– العائد فيجب مقارنة كل من التكاليف بالعوائد المتحققة أو المتوقعة.

يتمثل جانب الإنفاق بتكاليف إنشاء وتشغيل المنطقة الحرة والتي تتضمن تكاليف البنية التحتية ومنها تكاليف الأرض وتهيئتها ومصادر الطاقة والمخازن. مع أهمية تقدير التكاليف غير المباشرة أو ما تسمى بتكلفة الفرصة البديلة لاسيما المتعلقة بالإعفاءات المالية والضريبية بالنسبة لخزينة الدولة. (١٦)

أما العوائد فتشتمل على كل من الإيرادات المالية من النقد الأجنبي والأثار المباشرة وغير المباشرة للمنطقة الحرة في الاقتصاد المحلي والتي تتضمن تشغيل وتدريب الأيدي العاملة وتنشيط القطاعات الاقتصادية وتطويرها. (١٧)

ب – لم تجذب المنطقة الحرة الاستثمارات في المجالات الصناعية والخدمية وكان التركيز على الأنشطة التجارية، بينما يعتمد المردود التنموي بشكل كبير على حجم الاستثمارات العاملة في الأنشطة الصناعية المتطورة وذات التقنية العالية كذلك الأنشطة المتكاملة مع الموارد والصناعات المقامة داخل الدولة. ومع إن ضعف هيكل الإنتاج المحلي يعد سبباً مهماً في ذلك إلا إن لدى محافظة البصرة الكثير من المواد الخام الصناعية والزراعية ومصادر الطاقة والأيدي العاملة المختلفة والتي تعد بحد ذاتها مدخلات مهمة للكثير من الصناعات، هذا فضلاً عن توفر السوق الواسعة وملائمة الموقع الجغرافي.

عليه ينبغي استغلال عناصر الجذب الرئيسة والمقومات التي تتمتع بها محافظة البصرة والعراق بشكل عام في إنجاح مشروع المنطقة الحرة في خور الزبير.

ج– ينبغي صياغة استراتيجية اقتصادية واضحة خاصة بالمنطقة الحرة في خور الزبير كجزء من الإطار العام للسياسة الاقتصادية في القطر. بحيث يتم اختيار الأنشطة الاقتصادية لهذه المنطقة لتتوافق مع الاستراتيجية بشكل مسبق. وينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار طبيعة الأنشطة المحلية والمزايا النسبية للدولة، فالمناطق الحرة لا تنتج الميزة النسبية للدولة وإنما تعمل على أساس هذه الميزة.(١٨) وكذلك الإمكانات الاقتصادية وما تتضمنه من الموارد الطبيعية والبشرية والبنى التحتية والموقع والمركز في عمليات الإنتاج المتكاملة عالمياً، مع التخطيط لمركز معين في هذه العمليات كجزء من استراتيجية طويلة المدى من اجل تحقيق وضع ذي قيمة مضافة عالية على أن تتم مراجعة وتقييم الأنشطة المختارة لتواكب حاجات الدولة والتكيف مع التغيرات في الاقتصاد العالمي .

خاتمة

يمكن القول إن عدم توفر البيئة الاقتصادية والاستثمارية الملائمة لأنشطة المنطقة الحرة جعل النشاط الاقتصادي للمنطقة الحرة في خور الزبير يتركز في عدد قليل من المشروعات العاملة في المجال التجاري والتي تستعمل المنطقة الحرة كمصدر لتصريف السلع المنتجة في الخارج الى السوق العراقية وأسواق الدول المجاورة. كما إن ضعف هيكل الإنتاج المحلي في محافظة البصرة إضافة الى ما سبق لا يحفز على تكوين تشابكات خلفية وأمامية مع المنطقة الحرة. ولم تتخذ لحد ألان الإجراءات الضرورية لذلك ولاسيما في الجوانب القانونية والإدارية والمالية.

المراجع

١- علاء محمد راضي الجزائري، وأقع المنطقة الحرة في خور الزبير وسبل تطويرها، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة ، ٢٠٠٤ ص٧٤.

٢- إنشاء منطقة حرة في خور الزبير، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٧٢٢ بتأريخ ١٩٩٨/٥/١٨.

٣- الاسكوا، تطوير المناطق الحرة في منطقة الاسكوا، ١٩٩٥، الأمم المتحدة، نيويورك ص – ص ١٥- ١٧.

٤- علاء محمد راضي، مصدر سابق ص ٦٦.

٥- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٣١ في ٢٠٠٧/١/١٧.

٦- علاء محمد راضي، مصدر سابق، ص- ص ٦٥- ٦٧.

٧- علاء محمد راضي، مصدر سابق، ص- ص ٦٢ – ٦٧.

٨- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المناطق الحرة لتجهيز الصادرات في البلدان النامية وأثارها على التجارة وسياسة التصنيع، الأمم المتحدة، ١٩٨٥ ص ١٣.

٩- جريدة الاتحاد، الصناعة تحظى بدعم كبير في اطار سياسة التنويع الاقتصادي، تاريخ النشر ٦/١/ ٢٠٠٦.

http://www.alittihadae/details.php?id=4434&y=2006

١٠ – سلطة المنطقة الحرة في جبل علي، بيانات مجهزة للباحث.

١١– ربيع قاسم ثجيل، عوامل نجاح المنطقة الحرة في جبل علي وأثارها التنموية مع إشارة خاصة لإمكانية الاستفادة من تجربتها في تطوير المنطقة الحرة في خور الزبير، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة ، ٢٠٠٣ ، ص– ص ٩٤ – ١٠١.

١٢– ربيع قاسم ثجيل، مصدر سابق، ص –ص ٥٢–٥٣.

١٣ – الاسكوا، تقيم المناطق الحرة – جوانب الصناعة والنقل، دراسات حالة مختارة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيو يورك ٢٠٠١، ص ٦١.

١٤ – د– عدنان سليمان، واقع وأفاق فرص الاستثمار في المناطق الحرة السورية
http://www.mafhoum.com/syr/articles-05/suleiman.htm

١٥ – سلطة المنطقة الحرة في جبل علي، بيانات مجهزة للباحث.

١٦ – الاسكوا، تطوير المناطق الحرة ...، مصدر سابق، ص ٢٧.

١٧ – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مصدر سابق، ص– ص ٢٧–٣٦

١٨– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مصدر سابق، ص ٩.

جدول رقم (١)

عقود الاستثمار والمساحة المستثمرة بحسب القطاعات لغاية ٢٣/ ١١/ ٢٠١٠

القطاعات	عقود الاستثمار/ عقد	المساحة المستثمرة(م٢)
التجاري	٤٨	١٢٩٩٢٨،٢٥
الصناعي	٨	٢٨٣٦٠
الخدمي	٠	٠
الإجمالي	٥٦	١٥٨٢٨٨،٢٥

المصدر / مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير – سجلات قسم الاستثمار٠

جدول رقم (٢)

توزيع الإيرادات المباشرة للمنطقة الحرة في خور الزبير للسنوات ٢٠٠٤ – ٢٠١٠

السنوات	إيرادات الاستثمار	نسبتها %	إيرادات مرور البضائع	نسبتها %	مجموع الإيرادات
٢٠٠٤	٢٥١٠٧٤	٩٤،٨٧	١٣٥٦٦	٥،١٣	٢٦٤٦٤٠
٢٠٠٥	٣١٣٧٢١	٨٥،١٢	٥٤٨٥٦	١٤،٨٨	٣٦٨٥٧٧
٢٠٠٦	٢٤٦٨٤٩	٨٢،٥٧	٥٢٠٩٠	١٧،٤٣	٢٩٨٩٤١
٢٠٠٧	١٢٧٦٣٨	٩٤،٦٨	٧١٦٩	٥،٣٢	١٣٤٨٠٧
٢٠٠٨	١١٩٧٣١	٩٤،٢٨	٧٢٦٧	٥،٧٢	١٢٦٩٩٨
٢٠٠٩	١٥٨٩٨٩	٤٤،٨٢	١٩٥٧٢٦	٥٥،١٨	٣٥٤٧١٥
٢٠١٠	٣٠٠١٣٨	٢٤،٧	٩١٤٨١٤	٧٥،٣٠	١٢١٤٩٥٢

المصدر / مديرية المنطقة الحرة في خور الزبير– سجلات قسم الاستثمار

– بيانات ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٠/١١/٢٣